نظـــــرات نقـــدية
في المؤلفات الفقهية والأصولية القديمة والحديثة

بقلم: **مسعود فلوسي**
أستاذ مساعد مكلف بالدروس
كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية ــ باتنة

ــ 1 ــ

شهد القرنان الثاني والثالث الهجريان بداية تدوين علـــم الفقـــه، حيث نشأ هذا العلم في تلك الفترة في ظل الاشتغال بفقه السنة النبويـــة وما أثر عن الصحابة والتابعين، لذلك جاءت المؤلفات الفقهية الأولـــى يغلب عليها طابع البحث الحديثي، ومن أمثلة الكتب التي وصلت إلينـــا مما ألف في تلك المرحلة ويغلب عليه الطابع المذكور؛ كتاب "الموطأ" لمالك بن أنس، وكتاب "الجامع الكبـــير" لســـفيان الثـــوري، وكتـــاب "اختلاف الحديث" للشافعي.

لكن مع ذلك، ظهرت بعض المؤلفات التي بـــدا عليـــها طـــابع التجريد والاكتفاء بتقرير الأحكام دون ذكر السنن والآثار، وقد عنـــي بتصنيف هذا النوع من المؤلفات علماء الأحناف، حيـــث كتـــب أبـــو يوسف كتابه "الخراج"، وعلى النهج نفسه كتب محمـــد بـــن الحســـن الشيباني كتبه الستة المسماة "ظاهر الرواية".

وإلى جانب تدوين الفقه في تلك المرحلة، جرى كذلك تدوين علم أصول الفقه، حيث أنشأ الشافعي كتابه "الرسالة"، وتوالت مـــن بعـــده كتب المؤلفين في أصول الفقه، حيث عني بعضها بكتـــاب الشـــافعي شرحا وتحليلا وتكميلا، وعني بعضها الآخر بـــالرد علـــى الكتـــاب ومحاولة التشنيع على صاحبه.

ويمكن القول بأن الطابع العام الغالب على المؤلفات فـــي هـــذه المرحلة هو البساطة وسهولة العبارة وتوخي قصـــد تفـــهيم القـــارئ

وتعليمه أحكام دينه، ولذلك يمكن القول أيضا أن البحث الفقهي والأصولي شهد عصره الذهبي في هذه المرحلة، وقد كان لسلوك الخلفاء والأمراء أثره في ذلك، بما كانوا يبدونه من عناية بالفقهاء وطلبة العلم وما يجزلونه لهم من عطايا وما يقدمونه لهم من عون مادي ومعنوي، وما يظهرونه تجاههم من ود واحترام..

بعد ذلك جاءت مرحلة أخرى، شهد خلالها البحث في الفقه الإسلامي وأصوله انهيارا متدرجا، فبداية من منتصف القرن الرابع الهجري أخذت روح الاستقلال في الاجتهاد تذوي، بفعل الضعف السياسي العام الذي صار يدب شيئا فشيئا في أوصال الدولة الإسلامية الكبرى الممثلة في الخلافة العباسية، حيث كانت نتيجته انعدام التجديد واضمحلال ملكة البحث والاجتهاد في نفوس المشتغلين بالفقه، وحلت محلها روح التقليد.

وقد انعكس ذلك على ما أنتجه العلماء في هذه المرحلة من كتب فقهية وأصولية، حيث إننا إذا قدرنا الكتب التي ألفت في هذه المرحلة بميزان الكم فلا شك أنها كانت كثيرة وذات عدد هائل، لكننا إذا نظرنا إليها بميزان الكيف نجدها في أغلبها تدور في فلك الكتب التي ألفت في المرحلة السابقة، حيث اتجهت إلى شرح ما تركه السابقون من كتب ومتون فقهية أو أصولية، أو أخذت وجهة التلخيص لمبادئ المذاهب، أو انصرفت في اتجاه دراسة المسائل الخلافية والدفاع عن آراء علماء المذهب فيها.

وقد بلغ الانهيار أدنى درجاته بعد سقوط الخلافة العباسية على أيدي التتار في منتصف القرن السابع الهجري، حيث انحط البحث الفقهي والأصولي في هذه المرحلة وضعف ضعفا شديدا، وما عاد للمشتغلين بالفقه من عمل سوى اختصار كتب السابقين، وبلغ من ولوعهم بهذا النهج أنهم كانوا يحرصون على الاجتهاد في جمع الكثير من المسائل في القليل من الألفاظ، فظهر ما يسمى بالمنظومات الفقهية التي أصبح يقتصر عليها في التدريس والتلقين، ويمكن أن نذكر هنا على سبيل المثال كتاب "متن ابن عاشر"، وغيره من المؤلفات التي لم

تكن في الحقيقة سوى أداة من أدوات تكريس التقليد وتقديس الآراء الفقهية التي خرَّجها المتأخرون على آراء المتقدمين.

— 2 —

وإذا شئنا أن نلم أشتات النقائص التي ألمت بالتأليف الفقهي والأصولي عبر مساره التاريخي الطويل إلى نهاية القرن الثالث عشر الهجري، يمكن أن نجملها في النقاط الآتية:

1 ـ اختلط البحث الفقهي والأصولي بمسائل لا تمت إليهما بصلة، ففي أصول الفقه دخلت بعض بحوث المنطق اليوناني، وخاصة المقدمة المنطقية التي كان أول من أدخلها إلى هذا العلم هو الإمام أبو حامد الغزالي في "المستصفى". كما دخلت أيضا بعض البحوث اللغوية التي هي من صميم علم النحو أو علم البلاغة أو فقه اللغة ولا علاقة لها بعلم أصول الفقه.

أما في الفقه فقد أجهد المؤلفون أنفسهم في معالجة مسائل افتراضية كثيرة لا وجود لها في الواقع أصلا، وحاولوا أن يجدوا لها الحلول وأن يضفوا عليها الصبغة الفقهية.

وهكذا تم استهلاك الفكر والنظر في مناقشة مسائل وقضايا نظرية ليس لها كبير أهمية، في حين ترك البحث في قضايا خطيرة كان يعاني منها المجتمع المسلم خلال عصور الانحطاط والضعف مما لها صلة وثيقة بكيان المجتمع ومصيره.

2 ـ تحولت النظرة إلى آراء العلماء والفقهاء القدامى من مجرد أقوال توزن في ضوء الكتاب والسنة، إلى نصوص تكاد تكون مقدسة، وأصبحت محاطة بهالة من الرهبة تمنع توجه النظرات النقدية إليها.

لقد أدى توقف حركة الاجتهاد وسيادة مبدأ التقليد إلى انغلاق أتباع كل مذهب على ما وجدوه من أقوال علماء مذهبهم، فصار المؤلفون يحصرون أبحاثهم في دائرة ضيقة محدودة بحدود مذهب فقيه سابق لا يحيدون عنه، وأصبح في نظرهم أن الآراء في المذاهب الأخرى خاطئة، وأن كل ما قاله إمام المذهب أو تلاميذه الأوائل صحيح لا يحتمل الشك.

3 ــ الاهتمام بالاستدلال على الآراء والمسائل، بأدلة كثيرة ومتنوعة بغرض تقوية هذه الآراء وإعطائها صبغة الثبات والديمومة، بدل الاهتمام بتنمية هذه الآراء وتوليد أفكار جديدة منها بإخضاعها للمناقشة والبحث والتحليل الموضوعي.

وقد حصل هذا بعد أن انحرف الفكر الإسلامي عموما ــ منذ القرن الثاني الهجري ــ نحو توظيف المنهج اليوناني الذي يقوم على التجريد ويغفل الواقع الجاري، وتوطد هذا الانحراف في القرون الهجرية الثالث والرابع والخامس، ثم استفحل الأمر حينما أفتى حجة الإسلام أبو حامد الغزالي بأن من لا يحيط بمقدمات المنطق الصوري اليوناني فلا ثقة بمعلوماته أصلا. فمنذ ذلك الحين أصبح المنهج التجريدي النظري المنقطع عن الواقع هو الغالب على البحث في العلوم الإسلامية عموما، وفي البحث في الفقه والأصول خصوصا.

يمكننا هنا أن نضرب مثالا من عمل الإمام فخر الدين الرازي في أصول الفقه، حيث ألف كتابه الكبير "المحصول في أصول الفقه" وحشد فيه عشرات الأدلة العقلية والاستدلالات المنطقية وأنماط الجدل الفكري المختلفة، حتى تحول هدف الكتاب إلى أن أصبح هو الجدل والاستدلال فحسب، وأضاع هدفه المفترض أصالة والذي هو تعليم الأصول وتوضيحها للمتعلمين.

4 ــ تبلد الأذهان والأفكار وتحجر العقول، نتيجة الطريقة التربوية غير السليمة التي صارت تؤلف بها الكتب ويمارس بها التعليم والتدريس، حيث اتجهت همم المؤلفين في عصور توقف الاجتهاد وسيادة التقليد إلى تأليف المختصرات الفقهية في مختلف المذاهب. وقد أدى اعتماد تلك المختصرات في التدريس، واعتبارها أسسا في التأليف، إلى جعل المدرسين والمؤلفين والمتعلمين يشتغلون بفك رموز عبارات تلك الكتب بدل الاهتمام بالتفقه من الكتاب والسنة أو من كتب المتقدمين المبسطة.

5 ــ الاشتغال بالتكديس القولي الخالي من أية أفكار مفيدة، كما هو الحال في أكثر الشروح والحواشي التي ظهرت في عصر توقف الاجتهاد وتكريس مبدأ التقليد.

فقد اشتغل العلماء بشرح متون السابقين، ثم جاء من بعد هؤلاء فاشتغلوا بشرح تلك الشروح ووضع الحواشي عليها، وهو ما أدى إلى ظهور ثلاثة ألوان من الكتب الفقهية، وهي: الكتب المختصرة، والشروح: وهي الكتب التي شرحت المختصرات، وشارحة الشروح: وهي المسماة بالحواشي. وفضلا عن ذلك ظهر ما يسمى بالتقريرات وهي التعليقات على الحواشي.

وما حدث في الفقه، حدث مثله في الأصول، ويكفي أن نذكر مثلا أن كتاب "المنهاج في أصول الفقه" للبيضاوي، على الرغم من سهولة عبارته وبساطة طريقته، إلا أن المؤلفين في عصر التقليد والانحطاط قد تتابعوا على شرحه وتحليل عباراته، حتى وصلت شروحه إلى أزيد من أربعين شرحا وفي وقت قريب[1]. بل لقد ظهرت حواش حتى على هذه الشروح. بل إن كتابا كبيرا في أصول الفقه وهو "المحصول" للرازي قد تعرض هو الآخر للشرح، وقد شرحه غير واحد من علماء المالكية، ومنهم شهاب الدين القرافي الذي لم يكتف بشرحه فحسب، وإنما اختصره كذلك، ثم عاد فشرح ذلك المختصر.

6 ــ صحب حركة التأليف في الفقه الإسلامي وأصوله نشأة عدد من العلوم الجديدة، كان بالإمكان الاستفادة منها في تطوير هذين العلمين والدفع بحركة الاجتهاد إلى الأمام، لكن الذي حدث أن هذه العلوم الجديدة أدت دورا معاكسا، حيث كان لها أثر كبير في ترسيخ التقليد وإعطائه المبررات الثقافية.

والعلوم التي نعني هنا، هي: علم القواعد والضوابط الفقهية، علم الفروق، علم الخلاف، وعلم الجدل.

7 ــ ضمور الروح الاجتهادية، بصورة دفعت إلى الوقوف في وجه أي محاولة تتوخى التجديد ونبذ التقليد. فقد ظهرت محاولات عديدة في تاريخ الفقه والأصول عمل أصحابها على تجديد البحث في هذين العلمين بما يقربهما من تحقيق أهدافهما الأصلية ويبعدهما عن طابع الترف الفكري الذي لفهما في عصور التقليد.

---

[1] ــ انظر ثبتا كاملا بهذه الشروح في كتاب: القاضي البيضاوي، للدكتور محمد مصطفى الزحيلي، ط: 1، دار القلم ــ دمشق.

ويمكننا أن نذكر في هذا المقام، المحاولات التي قام بها العلماء من المغرب الإسلامي خصوصا، فابن خلدون قام بنقد طرق التدريس في الفقه والأصول وغيرهما من العلوم الشرعية لما رأى أن هذه الطرق لا تساهم في تخريج الفقهاء بقدر ما تساهم في تحجير العقول وقمع التفكير الحر. وابن رشد الحفيد حاول تجديد البحث في الفقه والأصول، فقد ألف "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" الذي حاول من خلاله فلسفة اختلاف الفقهاء وتأكيد أن هذا الخلاف أمر مشروع ومقبول شرعا. كما ألف في أصول الفقه "الضروري في أصول الفقه"، الذي حاول من خلاله تخليص علم الأصول من الطابع التكديسي الذي أصبح يعاني منه منذ القرن الخامس الهجري.

لكن هذه المحاولات وغيرها ووجهت بالرفض من قبل الفقهاء قبل العامة، واتهم أصحابها بالفتنة، فكان مصيرهم السجن والتعذيب والنفي.

8 ـ مع تباعد الزمن عن عصر الفقهاء الأوائل ومع كثرة المؤلفات الأصولية والفقهية عبر العصور المتتابعة، أصبحت آراء الفقهاء وأقوالهم لا تؤخذ مباشرة من مؤلفاتهم أو من مؤلفات تلاميذهم المباشرين، وإنما تؤخذ عنهم بالوسائط التي قد تصل إلى طبقات متعددة، بل ربما أخذت أحيانا من مصادر مخالفيهم في الرأي في أحكام تلك المسائل. وهذا ما أدى إلى اختلاط الأمور حتى نقلت عن الفقيه الواحد آراء متناقضة في المسألة الواحدة.

وذلك ما دفع بإمام مثل أبي عبد الله المقري المالكي إلى أن يكشف عن حسرته على ما وصل إليه المتفقهون من عدم التحري في النقل عن الكتب المعتمدة، وذلك حين قال:

"لقد استباح الناس النقل من المختصرات الغريبة أربابها، ونسبوا ظواهر ما فيها إلى أمهاتها.. فصارت الفتاوى تنقل من كتب لا يدرى ما زيد فيها مما نقص منها لعدم تصحيحها وقلة الكشف عنها. ولقد كان أهل المائة السادسة وصدر السابعة لا يسوغون الفتوى من تبصرة الشيخ أبي الحسن اللخمي لكونه يصحح على مؤلفه ولم يؤخذ عنه، وأكثر ما يعتمد اليوم ما كان من هذا النمط. ثم انضاف إلى ذلك

عدم الاعتبار بالناقلين، فصار يؤخذ من كتب المسخوطين كما يؤخذ من كتب المرضيين، بل لا تكاد تجد من يفرق بين الفريقين، ولم يكن هذا فيمن قبلنا..."[2].

تلك لمحة تاريخية موجزة ومختصرة جدا عن نشأة وتطور البحث والتأليف في الفقه والأصول، وكذا أهم النقائص التي اعترضت مسار حركة التأليف تلك وهذا حتى أواخر القرن الثالث عشر الهجري.. فماذا عن حركة التأليف والبحث في هذين العلمين في العصر الحديث؟ وما أهم نقائصها هي الأخرى؟

— 3 —

ترجع بوادر البحث الفقهي والأصولي الحديث والمعاصر إلى أواخر القرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر الهجريين، وذلك "حين قامت حركات إسلامية عديدة في البلاد الإسلامية قام بها رجال مصلحون، وتركزت الدعوة فيها على المطالبة بالعودة إلى الإسلام في عقيدته الصافية وشريعته السمحة، واستنفار الهمة لإعادة مجد الإسلام من جديد، ونبذ مظاهر الشرك والعبودية"[3].

ولقد كان من أهم المرتكزات التي قامت عليها هذه الحركات؛ المناداة بفتح باب الاجتهاد والإقلاع عن التقليد.

وبالفعل فقد كان لهذه المناداة أثرها البارز في توجه كثير من المفكرين والباحثين إلى محاولة التجديد في بحوثهم الفقهية والأصولية.. وقد بدأ هذا التوجه في أول الأمر خافتا، ثم توسع بعد ذلك ليظهر بصورة جلية في النصف الثاني من القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر الهجريين.

وهكذا شهد عصرنا توجها قويا إلى البحث بتعمق في كثير من مسائل الفقه والأصول وتوسيع البحث فيها والإحاطة بكل ما قاله السابقون فيها، ومحاولة طرح آراء جديدة تتعلق بصورها وتطبيقاتها

---

[2] ــ نقلا عن: منهج البحث في الفقه الإسلامي، للدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، ط: 1، دار ابن حزم ــ بيروت، 1416 هـ، 1996 م، ص: 119.

[3] ــ تاريخ التشريع الإسلامي، لمناع خليل القطان، ط: 26، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، 1418 هـ، 1997 م، ص: 336 ــ 337.

الحديثة. وقد تجلى هذا التوجه في كثير من رسائل الماجستير والدكتوراه في جامعة الأزهر وغيرها من جامعات العالم الإسلامي.

كما شهد هذا العصر أيضا توجه كثير من الباحثين إلى إحياء تراث الأئمة القدامى، بتحقيق ونشر الكثير من الكتب الضخمة والجليلة التي هي أمهات في المذاهب التي ينتمي إليها مؤلفوها. وقد أثمر تحقيق هذه الكتب ونشرها ازدهار البحث في العلوم الإسلامية، وفي علم الفقه وأصوله خاصة.

كما أنشئت المجلات العلمية الأكاديمية التي أخذت على عاتقها مهمة نشر الأبحاث الجديدة في الفقه والأصول وغيرهما من علوم الشريعة، وقد حملت الأعداد التي صدرت من هذه المجلات الكثير من الأبحاث المبتكرة التي ساهمت في إعادة تشكيل الوعي الفقهي والأصولي.

كما ظهرت في هذا العصر أيضا عدة موسوعات كبيرة حاولت الإحاطة بكل أقوال العلماء في المسائل الفقهية، بحيث جمعت لكل مسألة ما قيل فيها من آراء، مقرونة بأدلتها في أحيان كثيرة. وقد ساهم في تأليف هذه الموسوعات لجان مشكلة من العلماء والباحثين في الفقه الإسلامي وأصوله. نذكر من بين هذه الموسوعات: موسوعة كلية الشريعة بجامعة دمشق، وموسوعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، وموسوعة جمعية الدراسات الإسلامية بالقاهرة، وموسوعة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت.

إضافة إلى هذا كله؛ عقدت عشرات، بل مئات الملتقيات والمؤتمرات في أنحاء عديدة من العالم الإسلامي، نوقشت خلالها أبحاث كثيرة في مسائل متعلقة بالفقه والأصول، وانتهت هذه المؤتمرات إلى نتائج وتوصيات مفيدة.

كما أنشئت مجموعة من المجامع الفقهية في عدد من بلدان العالم الإسلامي، كان من مهمتها البحث عن أحكام فقهية مناسبة للمسائل الجديدة والقضايا الطارئة التي صحبت تطور المجتمعات الإسلامية المعاصرة واحتكاكها بالمجتمعات الغربية.. نذكر من بين هذه المجامع: مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، المجلس العلمي

بالهند، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر، مجمع الفقه الإسلامي بجدة..

وقد كان من نتائج هذه النهضة العلمية المباركة أيضا؛ أن قامت إلى جانب الجامعات الإسلامية العتيقة كالأزهر والزيتونة، جامعات إسلامية جديدة خرجت آلاف الطلاب الذين انتشروا في ربوع العالم الإسلامي يؤدون واجباتهم في الدعوة والإرشاد والتعليم والإفتاء.. من هذه الجامعات الجديدة؛ الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، جامعة الأمير عبد القادر بالجزائر، الجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد، وسميتها بماليزيا.. كما تم افتتاح عشرات الكليات المتخصصة في تدريس علوم الشريعة الإسلامية في مختلف الجامعات في الدول العربية.

— 4 —

هذا وقد صحبت هذه النهضة العلمية والبحثية في الفقه الإسلامي وأصوله جملة من النقائص التي شابت صفاءها، ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

1 — استمرار التقديس لأقوال العلماء، والشعور بالنقص تجاهها، والتحرج من نقدها والتعليق عليها.. صحيح أن الكثير من الباحثين في العصر الحاضر "حاولوا التخلص من العصبية المذهبية، والنظر إلى التراث الفقهي نظرة فيها إنصاف واعتدال، فعدوا جميع الآراء والاجتهادات الفقهية أفهاما للشريعة، وأخذوا يبحثون في المذاهب لاختيار الأصح والأفضل في مجال التقنين والتدوين والتعليم والإفتاء.. إلا أن المشكلة أن هؤلاء يرون أن كل الآراء التي في المذاهب الإسلامية هي أحكام شرعية تمثل الشريعة الإسلامية، ومن ثم فإنهم يقومون بالانتقاء من الآراء المختلفة بحسب ما يبدو لهم أنه الأنسب والأصح، وهذا غير سديد"[4]، كما هو واضح.

[4] — تاريخ الفقه الإسلامي، للدكتور عمر سليمان الأشقر، ص: 210.

2 ـ توسيع البحث في مسائل جزئية، دون أن يكون لذلك ثمرة واضحة، إلا فائدة التفصيل والتجزئة واستقراء أقوال السابقين. وهذا هو حال الكثير من الدراسات التي كتبت في علم أصول الفقه، حيث نقف على رسائل جامعية كاملة متعلقة بمسألة جزئية من المسائل الأصولية، ثم حين نتصفح هذه الرسائل نجدها لا تكاد تتجاوز رصف أقوال العلماء في المسألة المعروضة مقرونة بأدلتهم، مع الترجيح بين هذه الآراء أحيانا. كل ذلك دون نتائج ملموسة ذات أثر إيجابي في البحث الأصولي أو الفقهي، إلا ما كان من زيادة في عدد الكتب من حيث الكم، دون أن تقابلها زيادة في المضمون من حيث الكيف.

3 ـ صحبت حركة البحث الفقهي المقارن الذي توسع العمل به في العصر الحاضر جملة من النقائص، منها أن هذه الدراسة الفقهية المقارنة لا تعدو أن تكون موازنة بين الآراء والأقوال، وهي بذلك قاصرة عن تهيئة الذهنية الاجتهادية.. ومنها أن الذين يوازنون بين الآراء الفقهية يأخذون هذه الآراء من كتب المذاهب، مفصولة عن إدراك مسبق لأصول كل مذهب وقواعده، ودون معرفة بأن في كل مذهب أقوالا غير مرضية في المذهب ذاته..

4 ـ توجه الباحثين في الرسائل الجامعية خاصة إلى الأساليب السهلة في إعداد بحوثهم، وذلك باختيار موضوع معين، هو عبارة عن مسألة جزئية، وبحث هذا الموضوع عند عالم معين من العلماء السابقين، أو في دائرة مذهب فقهي أو فكري من مذاهب السابقين. وهذه الطريقة، ورغم أنها تسهل على الباحث إنجاز بحثه في وقت قياسي، فإن لها في المقابل أثرا عكسيا، إذ تربي فكره على التبلد والتحجر وعدم القدرة بعد ذلك على توسيع الرؤية ومد حبال التأمل والتفكير والإبداع والابتكار.

ولقد استفحلت هذه الطريقة في البحث الفقهي والأصولي المعاصر في العقد الأخير من القرن العشرين وأصبحت ظاهرة تحتاج إلى دراسة وتحليل، وبيان لأسبابها وتحذير الباحثين من غوائلها.

— 5 —

هذا ونود في هذه العجالة أن نقدم بعض المقترحات التي يمكن أن يُستفاد منها في إعادة النظر في مناهج البحث والتأليف في الفقه الإسلامي وأصوله، كمعالم على الطريق، يمكن لغيري من الباحثين أن يناقشها فيضيف عليها أو ينقص منها، وهي كما يأتي:

1 ــ العودة بالبحث الفقهي والأصولي إلى بساطته الأولى، وتخليصه مما علق به من أكدار شابت صفاءه وعكرت صفوه. ولنا أسوة في ذلك بالإمام مالك بن أنس رحمه الله الذي أثبت "من خلال تأليفه لكتابه (الموطأ) أن منهج التأليف الفقهي يجب أن يعتمد أولا على النصوص من قرآن وسنة، وأن السنة النبوية قادرة على إمداد الفقهاء بجميع الأدلة التي يحتاجون إليها لاستنباط الأحكام الفقهية. ولهذا فقد أعد الإمام مالك كتابه (الموطأ) ليرسم المعالم الأساسية لمنهج التأليف الفقهي الأصيل والسليم، وكأنه بذلك يرد على المنهج الفقهي الذي اعتمده علماء مدرسة الرأي في العراق، والذي اعتمد الرأي كمنهج لاستنباط الأحكام"[5].

كما لنا أسوة في البحث الأصولي بالإمام محمد بن إدريس الشافعي الذي استخلص القواعد الأصولية التي ضمنها كتابه (الرسالة) مباشرة من نصوص الكتاب والسنة، ولم يحتج إلى أن يتكلف لذلك ما تكلفه الكثيرون من المؤلفين المتأخرين في أصول الفقه حين لجئوا إلى قواعد المنطق اليوناني يدافعون بها عن آرائهم في المسائل الأصولية، حيث ملئوا كتبهم بمختلف صور الاستدلالات العقلية التي أضرت بالتحصيل العلمي لهذا العلم أكثر مما أفادت في تقريبه للأذهان.

2 ــ التوجه صوب نصوص الكتاب والسنة مباشرة ودراستها بدون وسائط من آراء العلماء والمؤلفين، ولا بأس إذا ما أخذت تلك الآراء كنماذج للفهم والاستنباط، لا كآراء مقدسة ينبغي الخضوع لها والتسليم بها دون مناقشة.

---

[5] ــ أبحاث إسلامية، للدكتور محمد فاروق النبهان، ص: 75.

كذلك ينبغي ـ في هذا الإطار ـ أن نتناول آراء الفقهاء باعتبارها آراء قابلة للدراسة والمناقشة على قدم التساوي، دون شعور بالميل تجاه بعضها على حساب بعض، إلا إذا كان هذا الميل مما تمليه قوة الدليل والحجة. وهذا هو المنهج الذي سار عليه الأعلام من علماء المذاهب الذين عرضوا أقوال علماء مذاهبهم جنبا إلى جنب مع أقوال فقهاء المذاهب الأخرى، ومن خير من سار على هذا النحو: ابن قدامة في (المغني)، والنووي في (المجموع)، وابن عبد البر في (الاستذكار). وهو كذلك منهج الفقهاء الأعلام من أهل الحديث، أمثال ابن حجر في كتابه القيم (فتح الباري بشرح صحيح البخاري).

3 ـ الاستفادة من المحاولات الجادة لتجديد البحث الفقهي والأصولي عبر مسار تاريخ الفكر الإسلامي، كمحاولات العز بن عبد السلام والقرافي والشاطبي وابن رشد وابن تيمية وغيرهم. لكن هذا لا يعني أن تنقلب صلتنا بهذه المحاولات إلى انبهار وتقديس من جانب آخر بحيث نتوقف عندها كأنها النهاية، كما هو حاصل مع (الموافقات) للشاطبي الذي توقف عنده الباحثون المعاصرون منبهرين، ولم يتمكنوا من تجاوزه إلى الآن.

4 ـ توجيه البحوث الفقهية والأصولية وجهة الاهتمام بقضايا العصر ومحاولة إيجاد الحلول للمشكلات الجديدة، خاصة تلك التي تؤثر تأثيرا كبيرا في الحياة الإنسانية المعاصرة بدل الاكتفاء بوصف ما توصلت إليه بحوث العلماء قديما وتمجيدها دون التجرؤ على نقدها.. والحق أن البحث الأصيل الذي يستهدف الإبداع والابتكار في ميدان الدراسات الفقهية في عصرنا أصبح واسع المجال خصبا، فقد اتسعت آفاقه وتعددت مسالكه، وأصبحت تمس كافة ميادين الحياة المختلفة التي لا يحصيها العد ولا الاستقراء.

5 ـ ضرورة إخراج البحوث الفقهية والأصولية من دائرة التخصص المنغلق ومحاولة إشاعة ثقافة فقهية وأصولية عامة، تجعل كل مسلم قادرا على استيعاب المبادئ الكلية للشريعة وقواعدها العامة، بحيث يمكنه أن يجد الحلول لمشكلاته البسيطة التي قد تواجهه في حياته العامة ولا يحتاج فيها إلى الرجوع إلى المفتي أو المجتهد.

ولعل تأليف مجموعة من الكتب يكون من مهمتها تبسيط الثقافة الفقهية وترويجها بما يجعلها تصبح جزءا أساسا من اهتمامات المسلم ومكونا من مكونات حياته، لعل ذلك يفيد في تغيير بعض المفاهيم المعتلة التي تكبل عقول المسلمين وتوجه سلوكاتهم وجهات منحرفة عن مبادئ الإسلام، وإن كان هذا العمل لا يكفي وحده طبعا إلا إذا اقترن بجهد ذاتي يبذله كل مسلم مع ذاته حتى يطوعها للحق ويبعدها عن الضلال.

7 ـ رفع غطاء التقديس عن بحوث علمائنا في الفقه والأصول (موضوعا ومنهجا)، فهي محكومة بمناهج العصور التي كتبت خلالها، كما أنها تأثرت بما وصلت إليه العلوم المختلفة والتجارب والخبرات الإنسانية في بيئاتها. ذلك أن من المعضلات التي نواجهها؛ خوف الباحثين في الفقه والأصول وسائر العلوم الإسلامية من إبداء آرائهم في كثير من المسائل التي يتناولونها بالبحث والدراسة في رسائل الماجستير والدكتوراه، وذلك خشية الإنكار عليهم ولومهم على إبدائهم لآرائهم، خاصة إن كانت هذه الآراء مخالفة لبعض ما انتهت إليه أبحاث بعض العلماء المتقدمين..

إن المطلوب هو تشجيع الباحثين على إبداء آرائهم والتعبير عنها، وإتاحة الفرصة لهم ليوردوا حججهم في شأنها، وعدم قمعهم بأنهم أقل شأنا من علمائنا الأوائل وأنهم وإن حاولوا لا يمكنهم أن يبلغوا مبلغهم أو يرتقوا إلى مستواهم أو يصلوا إلى إنتاج أفكار مثل أفكارهم.

8 ـ ضرورة الاستفادة من الجوانب الإيجابية في البحث الفقهي والأصولي قديما وحديثا، فبحوث العلماء في الفقه والأصول القديمة والحديثة تتفرد بالخصائص العلمية التي تسمح لنا إن تمكنا من تتبعها وملاحظتها أن نستفيد منها غاية الاستفادة، ومن ذلك؛ ما نلاحظه فيها من اهتمام بالبحث المتعمق في المسائل المطروقة والحرص على الإحاطة بكل مسألة من جميع جوانبها ومحاولة طرح كل التساؤلات التي قد تثار بشأنها والإجابة عليها.. ومن ذلك أيضا؛ الميل إلى الإبداع ومحاولة الإتيان بالجديد وهو ما لاحظناه عند عدد غير قليل من علمائنا الأفذاذ خلال المسار الطويل لتاريخنا الإسلامي.

تلك بعض الملاحظات والمقترحات التي عَنَّتْ لي من خلال استقراء ناقص وغير مكتمل لتراثنا الفقهي والأصولي ولبحوثنا العلمية في مسائل الفقه والأصول، آمل أن تثير بعض النقاش والحوار والمدارسة حتى يتبين خيرها فيؤخذ وما كان غير ذلك فيترك.

ولله الحمد في الأول والآخر، وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم.

الإحياء

مجلة علمية ثقافية فكرية محكمة

عدد خاص

بأعمال الملتقى الدولي حول

الأصالة والتجديد

في مناهج البحث

في العلوم الإسلامية والاجتماعية

أيام: 28-29-30 أكتوبر 2001

كلية العلوم الإسلامية والعلوم الاجتماعية

جامعة باتنة

الإحيــــاء

مجلة علمية ثقافية فكرية محكمة

تصدرها كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية

جامعة العقيد الحاج لخضر ـ باتنة (الجزائر)

10 أفريل 2007

العدد الرابع

1422 هـ ـ 2001 م

عنوان المراسلات:

السيد رئيس تحرير مجلة "الإحياء"

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية ـ جامعة العقيد الحاج لخضر

بجوار مسجد أول نوفمبر، طريق بسكرة

باتنة 05000

الهاتف:

033 86 28 31 أو 033 86 33 26 أو 033 86 34 36

الفاكس: 033 86 06 64

قواعد وشروط النشر في مجلة "الإحياء"

١ ـ تنشر المجلة الأبحاث الأكاديمية المحققة لشروط وقواعد البحث العلمي المتعارفة.

٢ ـ يشترط في البحث المقدم للنشر أن يتناول قضية من القضايا التي تدخل ضمن اهتمامات الكلية وتخصصها العلمي.

٣ ـ ينبغي ألا يزيد البحث على خمس وعشرين صفحة وألا يقل عن عشر صفحات.

٤ ـ تعرض الأبحاث المقدمة على أساتذة محكمين من أعضاء الهيئة الاستشارية للمجلة أو من غير أعضائها.

٥ ـ في حالة إبداء المحكمين ملاحظات على البحث وتصريحهم بنشره في حالة تعديله وفق الملاحظات، يعاد البحث إلى صاحبه لإجراء التعديلات وإعادته إلى اللجنة لنشره.

٦ ـ بأي حال من الأحوال: لا تستقبل هيئة التحرير أي بحث غير مكتوب على جهاز الإعلام الآلي، مرفوقا بقرص ممغنط يتضمن نسخة البحث مكتوبة وفق برناج (Word) بخط (Arabic Transparent) بنط **(14)**.

٧ ـ الأبحاث التي ترسل إلى المجلة لا ترد إلى أصحابها، نشرت أم لم تنشر.

٨ ـ يراعى في أولوية النشر الأبحاث المقدمة من أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية إذا كانت مستوفية لشروط النشر، كما يراعى تاريخ تقديم البحث إلى المجلة.

٩ ـ ما ينشر في المجلة يلزم صاحبه ولا يعبر بالضرورة عن رأي الكلية أو توجه فكري تتبناه هيئة التحرير.

١٠ ـ لا تدفع الكلية أو هيئة التحرير أي مكافآت للباحثين مقابل ما ينشر لهم من أبحاث في المجلة.

• بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ •

"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ"

[سورة الأنفال، الآية: **24**]

فهرس العدد الرابع من مجلة الإحياء

الموضوع **رقم الصفحة**

كلمة التحرير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فتتشرف مجلة (الإحياء) التي تصدر عن كلية العلوم الإسلامية والاجتماعية، بجامعة باتنة أن تهل على قرائها الكرام بعدد جديد رابع.

وقد ارتأت هيئة التحرير أن تخصص هذا العدد كاملا لتغطية أعمال الملتقى الدولي الذي يتزامن انعقاده مع صدور المجلة. ومحوره هو:

"الأصالة والتجديد في مناهج البحث
في العلوم الإسلامية والاجتماعية"

ويتألف هذا العدد عمليا من مجموع المحاضرات التي ألقيت ضمن أعمال الملتقى، إضافة إلى عدد من المقالات التي لم تستطع لجنة التنظيم أن تبرمجها للإلقاء والمناقشة العامة.

ومجموع المحاضرات والمقالات تغطي فعليا جميع موضوعات الملتقى الدولي، إذ تتوزع على المحاور التالية:

المحور الأول: الأصالة والتجديد في فلسفة مناهج البحث في العلوم الإسلامية والاجتماعية

المحور الثاني: الأصالة والتجديد في مجال الفقه والأصول ومناهجهما

المحور الثالث: الأصالة والتجديد في أساليب ومناهج دراسة الكتاب والسنة

المحور الرابع: الأصالة والتجديد في البحث في أصول الدين (العقيدة، الدعوة، مقارنة الأديان)

المحور الخامس: الأصالة والتجديد في الدراسات المقارنة بين الشريعة والقانون

المحور السادس: الأصالة والتجديد في العلوم الاجتماعية ومناهجها.

وتنتهز هيئة تحرير المجلة هذه الفرصة لتوجه خالص شكرها وعظيم تقديرها وامتنانها للسادة العلماء والباحثين الذين بذلوا أقصى جهودهم وضحوا براحتهم في سبيل إنجاز البحوث وتقديمها إلى اللجنة لتتمكن من إخراجها في الوقت المناسب.